لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجي في جاني زيد
الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد ظرافة وكذا
في جاني الغلام زيد وجاني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى
حتى صار التابع والمتبوع معا كفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى
انسحاب المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام زيد
فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل
العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل
المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه
المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا
امكن العامل العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي
واكثر المتاخرين على ان العامل مقدر فيه من جنس الاول استدلالا بالقياس
والسماع اما السماع فهو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغيره من
الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط
مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار
والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو لجعلنا غير مكرر وكذا في غيره
فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور ولم يسم هذا بدل الاشتمال
لان الجار والمجرور ليس مشتمل على الجار والمجرور بل ليس مشتمل على الكافر
وكذا في قوله للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا
لما لم يحصل من الكلام فايدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم وتسموه
بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف
الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال
الثاني وكونه مقصودا يوذنان بان العامل هو الاول المقدر اخر لان المتبوع اذا
كالساقط وكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب س
والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل
منه اذ المتبوع في حكم الطرح وكان عامل الاول باشر الثاني هذا وسيعرف
في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل في حكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف
النسق ففيه ثلثة اقوال قال س العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف
الفارسي في الايضاح السيرافي وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر
من جنس الاول لقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ جعله البناء الثاني
الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا
زيد والحرف اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء
المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان تعديه له
حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقال الغرض الواحد لا يقوم

العامل المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ

لا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر

محلين

محلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر في الاصل والمصدر
يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد ههنا والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك
زيد وعمرو وكذا الجواب في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير
ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاني غلام زيد وعمرو وهو متحد وكذا في
معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم
وايضا لم يجز ما زيد والحوت ولم يجز ما زيد قايما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو
ذاهبين اذ لا يجوز تقديرها وليس بعد الا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ
يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة
وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفايدة الخلاف
في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني
غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم
المصنف النعت على ساير التوابع لكون استعماله اكثر **قوله النعت**
تابع يدل على معنى في متبوعه قال في شرح المفصل الصفة يطلق
باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا
فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قايم وجاني زيد راكبا اذ يقال هما وصفان
ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاني رجل ظريف قال وحد العام
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان
اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود
من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها
تدل على ذات باعتبار معنى وليست صفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار
الذكورة والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود
فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا
الذات ولقايل ان يقول نمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ونقول ان
اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المراد المقصود بها الذات وحدها من دون
المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف
وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا
فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرت تجرد من متبوعاتها فلا بد فيها من
الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرت مع متبوعاتها
لان معنى ضارب في ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في
تلك الذات ولو لم تدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن
ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في
حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل ما الوضع على الذات
مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شي الا مع القصد لذكر اللفظ

مطلقا في

Copyright © King Saud University